

أخبار قصيرة

نائب: حجم التبادل التجاري مع جمهورية أذربيجان ينمو ٤٠٪

أعلن عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي عن زيادة حجم التبادل التجاري بين إيران وجمهورية أذربيجان بنسبة ٤٠٪، وقال: في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي تم تصدير ما يقرب من ٣٠٠ مليون كيلوغرام من البضائع وتم تبادل ما يقرب من ٢٤٢ مليون دولار بين البلدين.

وقال علي خضريان، أمس السبت، في شرحه لزيارة الوفد البرلماني للجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى جمهورية أذربيجان: تمت هذه الرحلة بدعوة من الحكومة الأذربيجانية من منظمة شنغهاي للتعاون من أجل مراقبة الانتخابات المبكرة للجمعية الوطنية في هذا البلد، وناقش ممثلو برلمانات الدول الأعضاء في شنغهاي القدرات البرلمانية لمبادرة التنمية الشاملة.

وصرح خضريان: إن سياسة الجوار التي يتبعها خلق تكامل إقليمي على أساس النموذج المحلي هي دائماً مهمة بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وذكر: تقوم السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية على أساس إقليمي وفي إطار سياسة الجوار، ويجب علينا أولاً توسيع سياستنا الخارجية وعلاقاتنا مع الجهات الفاعلة التي لديها أشكال إدراكية وثقافية وهيكلية مشتركة نسبياً معنا.

وفي إشارة إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين إيران وجمهورية أذربيجان بنسبة ٤٠٪ هذا العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، قال خضريان: في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، تم تصدير ما يقرب من ٣٠٠ مليون كيلوغرام من البضائع بقيمة تقارب ٢٤٢ مليون دولار بين البلدين، وهناك إمكانية لنمو التبادلات في المستقبل القريب.

وأشار خضريان إلى أهمية الجسر الجديد في معبر أستارا الحدودي والذي يسهل شؤون الجمارك ونقل البضائع وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية في المنطقة باعتباره ممراً بين الشمال والجنوب. كما أشار إلى أهمية الإسراع في إنشاء مشروع معبر آرس في محيط نهر آرس، وقال: إن هذا المشروع عبارة عن ممر استراتيجي من الشرق إلى الغرب.



بسبب «العفن العميق»

خطر وجودي يهدد سوق الأسهم البريطاني

الوقائق، وكالات

التي تطرح أسهمها في السوق، يتوقع سلايتر أنه إذا استمرت هذه الاتجاهات، فإن بريطانيا قد تفقد سوقها للأسهم «بالمعنى الحقيقي» خلال ٥ إلى ١٠ سنوات. وأشار سلايتر إلى أن عدد الشركات التي طرحت أسهمها في السوق انخفض بشكل كبير، وأصبحت الشركات البريطانية تعاني في جذب رؤوس الأموال اللازمة للنمو والتوسع. ورغم أن سوق الأسهم البريطاني يعتبر «رخيصاً بشكل مذهل» بحسب تعبيره، فإن الشركات لا تزال تواجه صعوبة في جذب الاستثمارات المطلوبة. هذا الأمر قد يعرض مستقبل الاقتصاد البريطاني للخطر، إذ تعتبر سوق الأسهم جزءاً أساسياً من أي اقتصاد متقدم.

محفزات غائبة

ورغم أن بعض المستثمرين المحترفين يرون أن التقييمات الحالية للأسهم البريطانية توفر فرصاً استثمارية جيدة، فإن المشكلة تكمن في غياب «المحفزات» التي تدفع رؤوس الأموال إلى التحرك نحو السوق.

أرقام تندر بالخطر

ووفقاً لتقرير بلومبيرغ، يعاني السوق البريطانية نقصاً حاداً في تدفقات رأس المال، حيث خرج تريليون جنيه إسترليني (١/٣١ تريليون دولار) من السوق خلال السنوات العشرين الماضية. ومع انخفاض عدد الشركات الجديدة

وأوضح سلايتر أن السوق البريطانية قضت فترة طويلة في الركود، مما جعل حتى المستثمرين الذين يعتبرون بالقيمة المتاحة ينتظرون إشارة لتحرك السوق. أحد هذه المحفزات، كما أشار سلايتر، هو الفجوة الكبيرة بين تقييمات الأسهم العامة والخاصة، وكذلك تزايد عدد الشركات التي تشتري أسهمها الخاصة، وقال: إن «التقييم نفسه يعتبر محفزاً مثيراً للاهتمام»؛ لكن التحدي الأكبر يكمن في جذب الشركات الجديدة إلى السوق وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين.

ووفقاً لسلايتر، فإن أحد الأسباب الرئيسية وراء هذه الأزمة هو غياب المستثمرين المحليين. ومع تراجع صناديق التقاعد البريطانية عن الاستثمار في السوق المحلية على مدار العقد الماضي، أصبح هناك جفاف حقيقي في تدفقات رأس المال. وأشار سلايتر إلى أن صناديق التقاعد البريطانية قد خرجت من السوق بشكل كبير، حيث تم سحب نحو تريليون جنيه إسترليني من سوق

وتطرق سلايتر إلى مسألة نقص الشركات الجديدة التي تطرح أسهمها في السوق، مشيراً إلى أن هذه الأزمة تتعلق بنقص رأس المال المتاح للشركات، وقال: إن السوق تعاني جفافاً شديداً في الشركات الجديدة، مما يعزز التحديات التي تواجه الاقتصاد البريطاني. إذا استمرت هذه الحالة، فإن ذلك سيؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي وسيتعين على الحكومة التدخل بشكل فوري.

دعوة لتدخل حكومي

وفي ظل هذه التحديات، دعا سلايتر

الحكومة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لحماية السوق، وقال: إن «التدخل الحكومي قد يكون الحل الوحيد لإنقاذ السوق البريطانية للأسهم». وأشار إلى أن الحكومة قد تحتاج إلى النظر في تقديم دعم أكبر للشركات المحلية وجذب الاستثمارات لضمان استمرارية السوق.

وأشار التقرير إلى أن الاقتصاد البريطاني قد يكون بحاجة إلى دعم حكومي أكبر لتعزيز ثقة المستثمرين وتحفيز رؤوس الأموال على العودة إلى السوق. قد يكون هذا التدخل ضرورياً لتجنب انهيار السوق بشكل كامل السنوات القادمة.

ومع المخاطر المتزايدة التي تواجه سوق الأسهم البريطاني، تتزايد المخاوف بشأن التأثيرات المحتملة على الاقتصاد البريطاني ككل. إذا فقدت بريطانيا سوقها للأسهم أو تقلصت بشكل كبير، فإن ذلك قد يؤثر بشكل سلبي على فرص النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى تقليص الفرص المتاحة للشركات البريطانية في جذب رؤوس الأموال اللازمة للتوسع والنمو.

مع المخاطر المتزايدة التي تواجه سوق الأسهم البريطاني، تتزايد المخاوف بشأن التأثيرات المحتملة على الاقتصاد البريطاني ككل. إذا فقدت بريطانيا سوقها للأسهم أو تقلصت بشكل كبير، فإن ذلك قد يؤثر بشكل سلبي على فرص النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى تقليص الفرص المتاحة للشركات البريطانية في جذب رؤوس الأموال اللازمة للتوسع والنمو.

على هامش زيارة رئيس الجمهورية إلى العراق

طهران وبغداد تؤكدان على تسهيل وتطوير الشؤون الجمركية



يستفيد من دول أخرى إقليمية أو غربية، لدينا مئات كيلومترات من الحدود مع إيران كما لدينا تاريخ مشترك ودين مشترك وثقافة مشتركة وزوار بالملايين يزورون البلدين بدواع دينية، وعلمية، وطبية، وعلمية وسياحية.

وتابع: اختار الرئيس الإيراني الدكتور بزشكيان أول سفرة له لخارج إيران إلى العراق لأن سيادته يعرف أهمية العلاقة كدولة جارة لإيران، وأهمية العلاقة مع العراق بالنسبة لإيران وكذلك إيران بالنسبة للعراق.

إيران دولة صناعية وزراعية كبيرة

في سياق آخر، قال عضو الإتحاد الوطني الكردستاني والكاتب الصحفي غياتي السورجي: هناك علاقات وطيدة وممتازة بين البلدين، وإيران بلد كبير ودولة صناعية وزراعية ويجب على العراق الاعتماد الكلي على إيران من الناحية الاقتصادية والعلمية والسياحية.

وأضاف السورجي، أمس السبت، في مقابلة مع مراسل وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا»: يمكن للعراق أن يستفيد من إيران أحسن وأكثر من أن

أكد رئيساً مصلحة الجمارك الإيرانية والعراقية على توقيع إتفاقية للتعاون والمساعدة المتبادلة في الشؤون الجمركية.

وعلى هامش زيارة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدكتور مسعود بزشكيان إلى العراق، التقى محمد رضواني فر نائب وزير الاقتصاد مديرعام مصلحة الجمارك في الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع حسن محمود حساني، مستشار وزير المالية مديرعام هيئة الجمارك في جمهورية العراق، في المقر العام لجمارك العراق، وناقش الجانبان مختلف القضايا الجمركية.

وتم خلال هذا اللقاء بحث القضايا الجمركية المشتركة، خاصة القضايا الحدودية وقدرات التعاون القائمة لتسهيل وتطوير التجارة، وتم التأكيد على توقيع إتفاقية التعاون والمساعدة المتبادلة في الشؤون الجمركية. كما تم الإتفاق النهائي على نص الإتفاقية التي تمت مناقشتها مع الجانب العراقي لمدة يومين متتاليين، واتفق الجانبان على التوقيع على هذه الوثيقة.

ليبلغ النمو ٩٠٠ ألف برميل يومياً

«الطاقة الدولية» تخفض توقعات نمو الطلب على النفط في ٢٠٢٤



على النفط خلال العام الماضي، قرابة ١٠٣/٢ مليون برميل يومياً، فيما يتوقع أن يبلغ ١٠٤/١ مليون برميل يومياً هذا العام، وفق تقديرات الوكالة. وأضاف التقرير: «تشهد الدول الرئيسية المستهلكة للنفط تباطؤاً كبيراً في نمو الطلب على النفط بصادرة الصين.. هذه الأرقام تعزز توقعاتها بخفض الطلب العالمي». والجمعة، أعلن تحالف «أوبك+» تأجيل خطته لإضافة ١٨٠ ألف برميل يومياً الشهر المقبل، لمدة شهرين إضافيين حتى مطلع ديسمبر/كانون الأول المقبل، وذلك من جانب ٩ من الأعضاء الذين نفذوا خفضاً طوعياً في الإنتاج يبلغ ٢/٢ مليون برميل يومياً اعتباراً من ٢٠٢٣.

خففت وكالة الطاقة الدولية، الخميس، توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط الخام، ليبلغ النمو ٩٠٠ ألف برميل يومياً هذا العام، ويتراجع من ٩٧٠ ألفاً في تقديرات تقريرها في أغسطس/ آب الماضي. جاء ذلك في التقرير الشهري الصادر عن الوكالة، بينما تعاني سوق الطاقة العالمية من ضعف الطلب على الخام، لتراجع أسعار النفط هذا الأسبوع دون ٧٠ دولاراً لبرميل برنت، وهو أدنى مستوى منذ عام ٢٠٢١. وقالت الوكالة: إن تراجع الطلب في الصين -ثاني أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم- هو السبب الرئيس لخفض توقعاتها لتراجع الطلب العالمي هذا العام. وبلغ متوسط الطلب اليومي



إيران تطلق أضخم مشروع للتصريف الزراعي في الشرق الأوسط

ينطلق في محافظة كلستان (شمال إيران) أضخم مشروع للتصريف الزراعي «البيز» في الشرق الأوسط، بهدف السيطرة على مياه السيول بجانب تحقيق التنمية الزراعية.

وأوضح المدير التنفيذي للشركة القابضة للطاقة التابعة لمقر خاتم الأنبياء (ص) للإعمار، السبت، بأن محافظة كلستان تواجه أخطاراً جدياً لتعرضها باستمرار للسيول، وعليه فقد إنطلقت العمليات الإنشائية لأضخم مشروع صرف زراعي في الشرق الأوسط بهدف السيطرة على هذه الأزمة.

وأشار محمد رستمي إلى أن المشروع الاستراتيجي هذا يشمل ٩٠ ألف هكتار من الأراضي، ويستهدف الحد من الخسائر البشرية والمالية الناتجة عن السيول وتحسين جودة التربة الزراعية بالمنطقة.